تقييم تجارب اقتصادات النمو المستديم الأسيوية في تحقيق الأمن الاقتصادي

د. طيبة عبد العزيز
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف
dr.taiba@yahoo.fr

د. تقرورت محمد
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف
tagmoh2@yahoo.fr

ملخص

تعتبر تجربة كل من الصين وكوريا الجنوبية من أنجح التجارب التي حققت النمو الاقتصادي المستديم في النصف الثاني من القرن العشرين، مكّنها من تحقيق مستوى عال من الأمن الاقتصادي من خلال مساهمة القطاع الحكومي و قطاع الأعمال الذي تدعمه الحكومة خاصة الموجه نحو التصدير، ويبين الواقع إمكانية محاكاة هذه الحالات إذا تم الاستفادة من الانفتاح على الاقتصاد العالمي، والحافظة على استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية مع تحقيق مستوى عال من الادخارات لتمويل الاستمارات، والعمل على بناء إطار مؤسساتي يميزه الحكم الراشد في إدارة السياسات الاقتصادية بحيث تساعد هذه العوامل على تحقيق الأمن الاقتصادي.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى معرفة مدى إمكانية الاستفادة من تجارب اقتصادات النمو المستديم الأسيوية في تحقيق الأمن الاقتصادي، واستخدمنا المنهج الاستنباطي من خلال أداة الوصف للأداء الاقتصادي لكل من الاقتصاد الصيني والكوري، واعتمدنا على أداة التحليل للإحصائيات التي شملتها الدراسة مع تدعيم البحث بجداول بيانية.

الكلمات المفتاحية: اقتصادات النمو المستديم الأسيوية، تجربة الصين و كوريا الجنوبية، الأمن الاقتصادي، الحكم الراشد، استراتيجية النمو الموجة نحو التصدير.

Abstract

The experience of China and South Korea is considered as the most successful experiences that have achieved sustained economic growth in the second half of the twentieth century, it has achieved a high level of economic security through the contribution of public sector and business sector, which is supported by the government in particular which is oriented to export. So , the reality shows that the potential simulate these cases, if the benefit of openness to the global economy, preserving the stability of the macroeconomic equilibriums, with a high level of savings to finance investment, and work to build an institutional framework characterized by good governance in the management of economic policy that contribute to economic security.

This research paper aims to find out how to take advantage of Asian economies experience in terms of growth in achieving economic security, and we used the deductive approach through the tool of the description of the economic performance of both Chinese and Korean economies, and we relied on analysis of statistics included in this study.

Key words: Sustainable growth of Asian economies, the experience of China and South Korea, economic security, good governance, oriented growth strategy towards expor.

مقدمة:

تتصدر الاقتصادات الآسيوية قائمة الاقتصادات التي حققت النمو الاقتصادي المستديم، حيث استفادت هذه الاقتصادات من انفتاحها أكثر وترابطها مع الاقتصاد العالمي، وتعتبر تجربة كل من الصين وكوريا الجنوبية من أنجح هذه التجارب في النصف الثاني من القرن العشرين في تحقيق مستوى عال من الأمن الاقتصادي.

نحاول من خلال هذا المقال معرفة مدى إمكانية الاستفادة من تجارب اقتصادات النمو المستديم الأسيوية التي حققت الأمن الاقتصادي بالبحث عن العوامل التي تساعد أي اقتصاد على تحقيق الأمن الاقتصادي، ولهذا قسمنا هذا العمل إلى العناصر التالية:

1. **تشخيص أداء اقتصادات النمو المستديم الأسيوية.**
2. **ملامح الأمن الاقتصادي في الاقتصادات الأسيوية.**
3. **دروس مستفادة من تجارب الاقتصادات الأسيوية في تحقيق الأمن الاقتصادي.**

1. تشخيص أداء اقتصادات النمو المستديم الأسيوية

تعتبر تجربة الصين من أنجح التجارب في تحقيق النمو المستديم، وهي التجربة الوحيدة التي تزال إلى يومنا هذا تحافظ على معدلات نمو مستديمة تفوق7%، فقد أضافت الصين خلال العقدين الماضيين نحو تريليون دولار إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و خلقت 130 مليون وظيفة جديدة، و بقي الاقتصاد الصيني ينمو بما يزيد عن 10% سنويا في السنوات الأخيرة[1]، و حافظ على معدلات تضخم دون 3%، و أصبح ثالث أكبر اقتصاد مساهمة في التجارة الدولية. تدل هذه الأرقام على مدى استفادة الصين من انفتاحها التجاري في تحقيق أمنها الاقتصادي.

أما كوريا الجنوبية، فتعتبر من بين الاقتصادات الأسيوية التي حققت نموا مستديما رغم تعرضها للأزمة المالية في 1998، ويرجع اختيار دراسة التجربة الكورية في الأمن الاقتصادي إلى عدة أسباب أهمها نجاح كوريا في جذب قدر كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر، وإتباعها لسياسات فعالة في جذب الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار فيها، وتحقيقها لمعدلات نمو اقتصادي عالية في ظل إتباع استراتيجية الإنتاج الموجه للتصدير.

1.1. لمحة عن أداء الاقتصاد الصيني.

حظي الاقتصاد الصيني الذي يضم 1,3 مليار نسمة بتحقيق معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي بلغ في المتوسط 9% على مدى العقود الثلاثة الماضية محولا الصين إلى قاطرة مهمة للنمو الاقتصادي العالمي، وطبقا لتقديرات البنك الدولي أسهمت الصين بنسبة 0,5 % في نمو الاقتصاد العالمي الذي بلغ 3,9% عام 2006،

وارتفع مستوى المعيشة في الصين بشكل كبير حيث تخلص ما يصل إلى 400 مليون صيني من دائرة الفقر، وفي الفترة من 1993 إلى 2002 كان الناتج المحلي الإجمالي للصين ينمو في المتوسط بمعدل سنوي قدره 9,8%[2] ثم تخطى إلى رقمين ليصل إلى أقصى معدل في سنة 2007 بنسبة14,2%.

شهدت الصين عدة إصلاحات يمكن تقسيمها عادة إلى ثلاث مراحل كبرى هي إصلاحات سنوات 1978 و1984 و 1994[3] و التي أدى كل منها إلى زيادة انفتاح الاقتصاد، فارتكزت إصلاحات سنة 1994 على ثلاث محاور تمثلت في توحيد أسعار الصرف الرسمية والسوقية، وإلغاء القيود على المدفوعات الخاصة بالسلع التجارية والخدمات والدخول وفتح قطاع التصدير أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وإصلاح المنشآت المملوكة للدولة، وقد أدى هذا الإصلاح إلى تحويل قطاع التصدير إلى قاطرة قوية للنمو الاقتصادي المستديم.

ولم تخل تلك الإصلاحات من الجانب التكنولوجي باعتبارها سبيل آخر للنمو، ففي مطلع عام 1986 تم وضع خطة لمدة خمسة عشر سنة (1986-2000) للتطوير في مجال العلوم والتكنولوجيا، واتجهت الصين نحو جلب التكنولوجيا ذات الطابع الإنتاجي في الوقت الذي اندفعت الدول النامية وراء المنجزات التكنولوجية ذات الطابع الاستهلاكي.

ورأت الصين أن الواقع يستدعي استيراد تقنية بسيطة وفعالة في مجالات متعددة، وحيث أن التقدم التكنولوجي لا يقاس بكميات السلع الاستهلاكية المنتجة ولا بعدد المصانع داخل الدولة، وإنما يقاس بمقدار ما لدى الدولة من قدرات ذاتية وما تستنبطه من أساليب وطرق تكنولوجية يمكن من خلالها إحداث نمو تراكمي على المدى الطويل.

وقد تبلور الفكر الاقتصادي لدى الصينيين منذ بداية الإصلاح من خلال إقامة علاقة وثيقة بين كل من التقنية ومعدل النمو الاقتصادي، حيث أن معدل النمو صار يعتمد بصورة كبيرة على معدل التطور التكنولوجي في المدى الطويل والذي يتراوح ما بين 30-50%، لهذا اتسعت الفجوة بين ما تعانيه الدول النامية من تخلف وما وصلت إليه الدول المتقدمة من تقدم، حيث ركزت الصين عام 1986 على الإصلاح التكنولوجي في 400 ألف مؤسسة، لذا شرعت في تطوير الصناعات التكنولوجية بالتعاون مع الدول المتقدمة بهدف رفع الخلفية التكنولوجية داخل المؤسسات[4].

الجدول (01): تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الصيني

	2002-1993	2003	3004	2005	2006	2007	
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	9,8	10,0	10,1	10,3	12,7	14,2	
معدل التضخم (%)	6,2	1,2	3,9	1,8	1,5	4,8	
رصيد الحساب الجاري (%من PIB)	...	2,8	3,6	5,9	8,6	10,1	
الاحتياطات (مليار دولار أمريكي)	...	409,2	615,5	822,5	1069,5	1531,3	
الاحتياطات(% إلى واردات السلع والخدمات)	...	91,1	101,5	115,5	125,4	148,0	
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم (%)	9,6	9,2	10,3	9,5	7,7	7,7	7,3
رصيد الحساب الجاري (%من PIB)	5,9	0,7-	3,3	1,8	2,5	1,6	2,1
الاحتياطات (مليار دولار أمريكي)	9,1	5,2	5,2	5,4	2,6	2,6	2,0
الاحتياطات(% إلى واردات السلع والخدمات)	1950,3	2417,9	2889,6	...	...	...	...

... عدم توفر البيانات.

المصدر:

- صندوق النقد الدولي(2011)، آفاق الاقتصاد العالمي- تباطؤ في النمو وتصاعد في المخاطر(الملحق الإحصائي)، واشنطن ، ص ص183-205.

- International Monetary Fund(2003), Would Economic Outlook, statistical appendix, Washington DC, pp174-209.
- International Monetary Fund(2015), Would Economic Outlook, statistical appendix, Washington DC, pp170-184.

1. 2. تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في كوريا الجنوبية

بعدما خرجت كوريا الجنوبية من الحرب الكورية (1950-1953) ظلت تعاني من آثار تلك الحرب حتى سنة 1960، ومع بداية الستينات بدأت كوريا في التحول الاقتصادي بانتهاجها لخطة اقتصادية للفترة (1962-1966) ركزت فيها على بناء البنية التحتية وتشجيع القطاعين العام والخاص في مجال التصنيع الموجه نحو التصدير[5].

لقد واجه الاقتصاد الكوري صعوبات تتعلق بهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي إلا أن صانعي السياسات اعتبروا أن الاقتصاد قائم على أسس سليمة، وفي مثل هذا المناخ، كان الخطر المعنوي سائدا بين كافة

القوى الاقتصادية الفاعلة تقريبا بما في ذلك المشروعات الخاصة والمؤسسات المالية والعمال والمودعون، ويرجع هذا أساسا إلى أن المجتمع كان يعتقد أن كافة خسائره مضمونة بشكل ضمني من قبل الحكومة التي كانت ترغم المؤسسات المالية على ضمان الشركات الكبيرة متعددة الأنشطة ضد الاستثمارات الخطيرة، كما كان أيضا طريقا سهلا لخلق الوظائف والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي، إلا أن الاقتصاد الكوري لم يرغم على التكيف مع العولمة إلا عندما واجهته الأزمة.

خلال الفترة ما بين 1943 و 1963 نمى الاقتصاد الكوري بمعدل 4% سنويا، ونظرا لزيادة السكان السريعة، فإن متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد قد ارتفع فقط بنسبة 1,4% سنويا، كما أن التراكم الرأسمالي كان أيضا منخفضا في هذه الفترة بسبب انخفاض الادخار المحلي، وكانت المساعدات الأجنبية هي المصدر الرئيسي للتمويل، وبداية من سنة 1963 حقق الاقتصاد الكوري معدلات نمو عالية بلغت 9% سنويا خلال الفترة (1963-1973)، وعلى الرغم من الركود الاقتصادي الذي ضرب الاقتصاد العالمي في الفترة التي تلت عام 1973، إلا أن النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية كان الأفضل على مستوى الدول الصناعية والنامية على حد سواء، فقد حافظ الاقتصاد الكوري على معدل نمو 9,3% خلال الفترة من 1973 وحتى عام 1979، وهو معدل فاق ما تم إنجازه في الفترة السابقة[6].

وأثناء الأزمة تدخل صندوق النقد الدولي والمجتمع الدولي بمنح كوريا قروض كبيرة وكان عليها أن تعتمد عدة تدابير لاستعادة السيطرة على التوازنات الاقتصادية بإتباع سياسات نقدية متشددة وموازنات حكومية صارمة، ونظام للتعويم الحر لسعر الصرف وإعادة هيكلة القطاع المالي مع اندماج تسعة بنوك معا لتكوين أربعة بنوك في ظرف سنتين، وتطبيق لوائح أكثر رشاده، وتعزيز شفافية المعلومات المالية[7].

انضم الاقتصاد الكوري إلى الاقتصادات المتقدمة، إلا أنه يعاني من مشكلة زيادة عدم المساواة في الدخول خاصة بعد الأزمة المالية 1998، فقد شهدت أسعار المساكن ارتفاعا مثيرا، بالإضافة إلى أنه بعد عشر سنوات لا يزال معظم الأشخاص العاملين بمهن حرة غير قادرين على استعادة مستويات معيشتهم فيما قبل الأزمة.

تبدو كافة مؤشرات الاقتصاد الكلي الكوري تقريبا قوية، إذ تراوحت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بين 4 و5%، حيث يقترب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 20 ألف دولار سنويا ويقل التضخم فيها عن 2,5%، كما أن معدل البطالة أدنى من 4%، ويمكن عرض بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية[8]:

- حققت كوريا ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي خلال النصف الأول من فترة التسعينات من القرن العشرين مقارنة بالنصف الثاني من نفس الفترة حيث بلغ نحو 8,1% في المتوسط، في حين شهد النصف الثاني من نفس العقد انخفاضا وصل في المتوسط إلى نحو 4,8% وذلك باستثناء عام 1998 حيث حقق الاقتصاد الكوري معدلاً

سالباً بلغ 5,5% ويرجع ذلك إلى الآثار الاقتصادية للأزمة المالية عام 1997، وقد بلغ 7% في عام 2002، 3,1% عام 2003، 5,4% عام 2004.

- زادت الصادرات السلعية من 65 مليار دولار في عام 1990 إلى 185 مليار دولار عام 2004 بمعدل زيادة قدرها 185%، كما ارتفعت الواردات السلعية خلال نفس الفترة من 69,8 مليار دولار إلى 169,9 مليار دولار بمعدل زيادة أقل من معدل نمو الصادرات حيث بلغ 143,4%، وقد انعكس ذلك على الميزان التجاري حيث انخفض العجز من 4,8 مليار دولار في عام 1990 إلى 2,8 بليون دولار عام 1994، ثم عاد للارتفاع خلال الفترة (1995-1997) من 4,5 إلى 8,5 مليار دولار، وقد سجل عام 1998 أكبر حالة عجز في الميزان التجاري الكوري وصلت إلى حوالي 20,6 مليار دولار في عام 1998، و24 مليار دولار عام 1999، ثم انخفض ليصل في المتوسط إلى نحو 12,3 مليار دولار سنويا خلال الفترة (2000-2004).

- ارتفاع حجم المديونية الخارجية من 35 بليون دولار عام 1990، و بنسبة 14% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 163,5 مليار دولار عام 1996 بنسبة 42,3%، و يرجع ذلك إلى زيادة الديون قصيرة الأجل ذات معدلات الفائدة المرتفعة، وقد تراجعت الديون الخارجية خلال الفترة (1997-2000) من 159,2 بليون دولار بنسبة 39,2% إلى 117,6 بليون دولار بما يمثل 24,9%، وقد عادت الديون للارتفاع لتبلغ خلال عام 2004 نحو 169,7 بليون دولار بنسبة 25,7%.

- ارتفاع حجم الاحتياطات الدولية منذ بداية التسعينات بشكل تصاعدي، حيث ارتفعت من 14,8 مليار دولار عام 1999 إلى 102,8 مليار دولار عام 2001 و ارتفعت إلى 155,3 و 167 بليون دولار على التوالي خلال عامي 2003 و2004، ويرجع ذلك إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري منذ عام 1998 وإلى الفائض في ميزان المدفوعات الذي بلغ 25,9 مليار دولار في عام 1998، ونحو 18,9 مليار دولار في المتوسط خلال الفترة (1999-2003).

- تراوح معدل البطالة في الاقتصاد الكوري ما بين 2-4,2% خلال الفترة (1990-2004) باستثناء عام 1998 حيث وصل المعدل إلى 6,3%.

الجدول (02): تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الكوري الجنوبي

	1980–1989	1990–1999	1990	1991	1992	1993	1994
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	7,8	6,3	9,5	9,1	5,1	5,8	8,6
معدل البطالة (%)	3,8	2,9	2,5	2,3	2,4	2,8	2,4
مكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(%)	8,4	6,0	9,9	10,1	6,1	5,1	5,5
سعر الصرف (وون مقابل 1 دولار أمريكي)	...	...	707,8	733,4	780,7	802,7	803,4
رصيد الحساب الجاري (%من PIB)	...	...	-2.0	-8.3	-3.9	1.0	-3.9
	1995	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	8,9	7,1	5,5	6,7-	10,9	9,3	3,1
معدل البطالة (%)	2,0	2,0	2,7	6,3	3,4	4,2	3,1
مكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(%)	5,6	3,4	2,4	9,5	2,7	-1.1	2.5
سعر الصرف (وون مقابل 1 دولار أمريكي)	771,3	804,5	951,3	1401,4	1188,8	1131,0	1291,0
رصيد الحساب الجاري (%من PIB)	-8,5	-23,0	-8,2	39,0	26,7	12,2	8,2

... عدم توفر البيانات.

المصدر:

-International Monetary Fund (1998a), Would Economic Outlook, statistical appendix, Washington DC. pp146-182.

-International Monetary Fund(1998b), Would Economic Outlook, statistical appendix, Washington DC, pp183-208

- International Monetary Fund(2003), op-cit, pp174-209

2. ملامح الأمن الاقتصادي في الاقتصادات الأسيوية

2 .1. الأمن الاقتصادي في الصين مصدره الانفتاح التجاري

كان الأسلوب الصيني في تحرير الاقتصاد أسلوبا تسلسليا، وبدلا من اتخاذ أسلوب الصدمة المفاجئة الذي يفتح أبواب الاقتصاد على مصراعيه بغتة للمنافسة الدولية والأسعار العالمية، أقيمت مناطق اقتصادية خاصة لتخرج بعض الشيء عن نطاق احتكارات التجارة التقليدية للدولة، فكانت أولاها في جوانجدونج مع ربطها تجاريا بهونج كونج، وازدادت تلك المناطق وتوسع نشاطها باضطراد، وفي مثل تلك المناطق يمكن للمصدرين أن يحتفظوا بكل إيراداتهم من العملة الصعبة مع إمكان حصولهم على المواد المستوردة بسهولة أكبر وعلى رأس المال الأجنبي أو الخدمات

التجارية، كما سددوا كذلك ضرائب أقل على أرباح مؤسساتهم خاصة عند إقامتهم مشاريع مشتركة مع شركات أجنبية.

أ. تطور سياسة الانفتاح التجاري في الصين

كان نظام التجارة قبل بدء عملية الإصلاح يتسم بمركزية التخطيط والإدارة في ظل وزارة التجارة الخارجية، وكانت كل عمليات التجارة الخارجية تملى من المركز، الذي كان يحدد المنتجات والكميات التي يجب أن تستورد أو تصدر، وكانت التجارة قائمة على 12 مؤسسة للتجارة الخارجية تشرف عليها وزارة التجارة الخارجية، كل منها متخصص في خط إنتاجي مختلف، وكل من هذه المؤسسات كان لها مركز رئيسي في بكين و مكاتب فرعية في الأقاليم، وكان النظام عالي المركزية، فالمركز الرئيسي لمؤسسات التجارة الخارجية كان وحده صاحب الحق في توقيع عقود التصدير والاستيراد، ولو أن تنفيذ هذه العقود كان في الغالب منوطا بالمكاتب الإقليمية والفروع.

وبعد 1978، تحولت الفلسفة التي تحكم سياسة التجارة الخارجية الصينية بطريقة مثيرة من الضغط إلى التمدد رغم أن السياسات نفسها لم تتغير كلها فورا، وبداية من حالة الضغط الشديدة التي كانت تعاني منها التجارة الخارجية (قطاع صغير جدا للتجارة الخارجية يزيد قليلا عن 5% من إجمالي الناتج المحلي في 1979)، ففي اقتصاد سريع النمو ارتفعت الصادرات بسرعة أكبر لتصل إلى 20% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 1992 [9].

وفي الوقت الذي قررت فيه الحكومة الصينية إجراء الإصلاح الاقتصادي في الصين بنهاية عام 1978، طبقت سياسة انفتاح على العالم الخارجي ولكن بصورة متدرجة، وبدءا من عام 1980 أقامت الصين أربع مناطق اقتصادية خاصة بهدف أن تصبح هذه المناطق بمثابة "نوافذ" لتطوير الاقتصاد الصيني، ومن ثم اندماجه مع الاقتصاد العالمي من خلال التصدير وهذا يعد هدف فلسفة إنشاء المناطق الخاصة الاقتصادية في الصين.

وبانتهاء عقد الثمانينات أصبحت انطلاقة التصدير و الاستيراد بمثابة المحرك الجديد للنمو الاقتصادي الصيني، فقد تضاعفت الصادرات خلال الفترة من 1978-1991 بالمناطق الاقتصادية الأربعة عشر وبلغت 14,2% من إجمالي الصادرات الصينية لعام 1991 لتصل إلى حوالي 20% عام 1992، وحقق معدل نمو الناتج الصناعي الإجمالي 34,2% سنويا خلال الفترة 1984-1991، وزادت الاستثمارات بما يعادل ثمان مرات بفضل الحوافز التي أتيحت للمستثمرين الأجانب والشركات المتعددة الجنسيات.

بلغ النمو الحقيقي في إجمالي الناتج المحلي في المتوسط ما يقرب من 9% سنويا خلال الفترة من 1979 إلى 1992. وبحلول أوائل التسعينات، بدأ الفاصل بين المناطق الاقتصادية الخاصة وبقية قطاعات الاقتصاد يتلاشى، وتشارك مجموعة واسعة من المؤسسات المملوكة للدولة ومؤسسات البلديات والقرى والمؤسسات الخاصة بمزيد من

تكافؤ الفرص في الحصول على فرص التجارة الخارجية، وبدأ الانفتاح التجاري للاقتصاد الصيني على أسواق العالم يتزايد، فيمكن أن نصف سياسة الانفتاح التجاري للصين بأنها كانت تدريجية[10].

وتأتي مناطق الإنتاج التصديري الريفي خير مثال على نجاح المشروعات المتوسطة والصغيرة في عملية التنمية الريفية، ووصل إجمالي الشركات فيها 18 مليون مؤسسة عام 1994 مقارنة بـ 1,3 مليون مؤسسة عام 1982، وتضم 112 مليون عامل، وهذا العدد يزيد عن عدد موظفي الحكومة في الصين، و استطاعت الإسهام بـ 45% من إجمالي الصادرات الوطنية عام 1993 مقابل 4,3% عام 1984.

وأقامت الحكومة مناطق ومثلثات ورباعيات النمو، وهي مناطق تعرف بأنها متلاصقة جغرافيا لعدة بلدان متجاورة بهدف التكامل والاندماج واستغلال عناصر التعاون فيما بينها، وتقوم هذه المناطق على فكرة المنطقة المقارنة حيث تقدم الدولة المتقدمة رأس المال والتكنولوجيا وتقوم الدول الأخرى بتوفير الأرض والأيدي العاملة الرخيصة ومن أبرز هذه الأمثلة علاقة هونج كونج بمقاطعة جواندونج وفوجان بتايوان.

ولقد تم إيقاظ الحس التجاري لدى الصينيين من وراء الاندماج والتكامل، وهذا ما عزز و حقق الأداء الجيد للتصدير، وحققت هذه المناطق النتائج المتوقعة وعملت على خلق فرص عمل جديدة أمام ملايين الشباب الصيني وأسهمت هذه المناطق والمدن في زيادة معدل النمو، وكانت بحق مقوما فاعلا من مقومات الصين.

وبلغ حجم صادرات المناطق الاقتصادية 60 مليار دولار سنويا، أي ما يعادل ربع صادرات الصين الخارجية، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 4200 دولار لعام 2000، مع الأخذ في الاعتبار أن اقتصاد شنغهاي يتوزع على ثلاثة قطاعات هي التجارة و الخدمات 50%، الصناعة 48% والزراعة 2%.

ارتفع الفائض التجاري للصين بشكل حاد ليصل إلى نحو 218 مليار دولار أي أكثر من 8% من الناتج المحلي الإجمالي في 2006، وما دفع الفائض التجاري للتصاعد هو الزيادة الحادة في فائض قطاع الصناعة التحويلية وبشكل خاص تمثل الآلات و الأجهزة الإلكترونية ومعدات النقل أكثر من نصف الفائض التجاري، واتساع الفائض التجاري حرك أساسا ركود كبير في الواردات التي بدأت في التراجع وراء نمو الصادرات بهوامش كبيرة في أوائل عام 2005.

لقد أصبح هيكل تجارة صادرات الصين أكثر تخصصا و ليس أكثر تنوعا، و يعود الفضل في إتقان الصين لجودة صادراتها بدرجة كبيرة إلى تجارة التجهيز، أي ممارسة تجميع المدخلات الوسيطة المعفية من الجمارك، فقد حدث تراجع كبير في حصة الزراعة و الصناعات الخفيفة مثل المنسوجات و الملابس مع نمو حصة الصناعات التحويلية الثقيلة، مثل الإلكترونيات الاستهلاكية و الأجهزة و أجهزة الكمبيوتر.

لقد زاد المحتوى المحلي في صادرات الصين و أصبحت منتجاها أكثر إتقانا، ويرجع هذا جزئيا إلى الاستثمارات الكبيرة في الارتقاء بالتكنولوجيا التي وسعت من طاقة الإنتاج في الاقتصاد، و قد مكن القدر المتزايد من تجارة التجهيز الصين من تصدير منتجات تزداد إتقانا بتجميع مدخلات مستوردة عالية النوعية ومعفاة من الجمارك، ومن خلال هذه العملية زادت صادرات سلع عديدة بشكل مثير، مما أدى لتعزيز التخصص و هذه قصة تقليدية تتسق مع التوصية التقليدية للسياسة، فمن المرجح أن يساعد تحقيق تكاليف التجارة والحواجز الجمركية و غير الجمركية، و ضبط الأسعار من الموارد على الاتجاه نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية لها[11].

وفي 1992، كانت 45% من صادرات الصين من المنتجات التي كانت فيها المهارة المتوسطة مرتفعة، و لكن بحلول عام 2005 ارتفعت حصة الصادرات من هذه الصناعات إلى 68% و لكن نظرا للحصة الكبيرة لتجارة التجهيز التجميعية في الصين، فإن الزيادة في محتوى المهارة في صادرات الصين يمكن أن تعزى لاستيراد الصين مدخلات وسيطة بها محتوى أعلى من المهارة ثم تقوم بتجميعها للتصدير، و تعني النتائج ضمنا أن الزيادة في محتوى المهارة في صادرات الصين ربما ترجع للزيادة في محتوى المهارة في المدخلات المستوردة الداخلة في صلب هذه الصادرات[12].

أما الواردات، فقد عرفت ركود أثناء فترة ازدهار الاستثمار عندما مكنت الصين من توفير مصادر محلية أكبر للمنتجات الوسيطة مما يعكس ارتفاع طاقة الإنتاج المحلية، أما الصادرات من المنتجات النهائية استمرت في النمو بقوة في العديد من القطاعات - بشكل خاص في الأجهزة الكهربائية، والآلات العادية، وبدرجة أقل في المنتجات عالية التكنولوجيا مثل أجهزة الضبط- على الرغم من الركود الأخير في استيراد المدخلات الوسيطة المستخدمة في إنتاجها، ومما سبق نلاحظ أن الصين أخذت تتحول بشكل متزايد من عمليات التجميع البسيطة إلى عمليات بها مجال أكبر في استخدام المدخلات المحلية.

لقد غيّر الاستثمار المحلي الضخم في السلع الرأسمالية والتدفقات الكبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر و الارتقاء بالتكنولوجيا في تركيب التجارة من المنتجات، بينما كانت السلع الاستهلاكية كثيفة الاستخدام للعمالة (بما في ذلك الملابس و اللعب) تسيطر في وقت ما على صادرات الصين، تراجع نصيبها من إجمالي الصادرات بأكثر من 20% على مدى العقد الماضي، وارتفعت بشكل ملحوظ الصادرات من السلع الرأسمالية والأجزاء والمكونات، فأصبحت تمثل أكبر من 40% من إجمالي الصادرات بالمقارنة بنسبة 10 إلى 15% منذ عقد مضى، ومثل هذا التحول يشير إلى التغيير في هيكل التجارة والإنتاج في الصين والاتجاه نحو منتجات كثافة رأس المال فيها أكبر وأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية، وبشكل عام أصبحت صادرات الصين أكثر إتقانا بدرجة كبيرة على مدى العقد الماضي على غرار وارداتها.

تزايدت مساهمة صافي الصادرات في نمو الصين بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة، كما يظهر في الفائض التجاري المتصاعد كحصة من الناتج المحلي الإجمالي ويتضح بأن جزء كبيرا من الزيادة يعكس تغيرات هيكلية في الاقتصاد الصيني، خاصة المحتوى المحلي المتزايد لصادراتها يعني ضمنا أن الصين أصبحت أكثر عرضة لمخاطر الصدمات الخارجية، مثل حدوث ارتفاع حقيقي لسعر الصرف أو ركود في الطلب الخارجي، ويؤكد هذا الحاجة للإسراع في إعادة التوازن للنمو في الصين بعيدا عن تقلب صافي الصادرات المحتمل والاتجاه نحو طريق أكثر استدامة يوجهه الطلب المحلي.

ب. أثر سياسة الانفتاح التجاري في تحقيق النمو و الأمن الاقتصادي في الصين

لا يزال السؤال مطروحا عما إذا كانت خطى النمو المستديم ستستمر في الصين أم لا، أو ما إذا كان عدم التوازن في الاقتصاد قد يؤدي إلى إبطاء النمو، لهذا فإن صانعي السياسات في الصين ينظرون في استعادة توازن الاقتصاد لتقليل درجة الاعتماد على الصادرات والاستثمار والاعتماد بدرجة أكبر على الاستهلاك والاستثمار كمصدر للنمو.

وهناك مصدر للقلق هو احتمال تباطؤ النمو السريع في الصين وربما بشكل حاد، إذا كان التوسع المستمر في الطاقة سيؤدي في نهاية الأمر إلى هبوط في الأسعار ويقلل الأرباح ويزيد التوقف في سداد الديون ويقوض ثقة المستثمر، ومع نمو عدم التوازن تزداد احتمالات مثل هذا التطور، وإذا تباطأ الاقتصاد العالمي في الوقت نفسه وارتفعت المنافسة من بلدان أخرى، فستجد الشركات الصينية أن بيع منتجاتها في الخارج بدون تخفيض كبير في الأسعار أصبح أكثر صعوبة، وفضلا عن هذا، فإن مخاطر النزعة الحمائية الآخذة في الارتفاع مع الشركاء التجاريين للصين يمكن أن يزيد الوضع سوء.

ولكن ألم تستمر كثير من الاقتصادات الناجحة في هذه الإستراتيجية للتنمية لبعض الوقت؟ في الواقع أن استراتيجية النمو القائمة على أساس التصدير والتي تعززها مدخرات محلية واستثمارات ضخمة كانت الطريق الصحيح بالنسبة للصين في أوائل التسعينات، عندما كانت الصين اقتصادا صغيرا بدأ فحسب في الانفتاح، واستيراد مدخلات متقنة وتجميعها في شكل سلع استهلاكية موجهة للتصدير، أما الآن لا تمثل مشروعات أعمال خطوط التجميع سوى أقل من 10% من فائض الميزان التجاري للصين والذي يقدر بـ 250 مليون دولار، وبدلا من ذلك تفرعت صادرات الصين إلى منتجات جديدة أكثر إتقانا مع ازدياد نسبة المدخلات المصنوعة محليا.

شهدت الصين على مدى السنوات الماضية فوائض تجارية في الحساب الجاري تتصاعد سريعا ليبلغ نحو 10% من الناتج المحلي الإجمالي في النصف الأول من عام 2007 حيث ارتفع من 2% في الأعوام 2000-2003 إلى 3,6% في 2004 واستقر عند حوالي 5,2 % في 2009و2010.

لقد تزايد عدم التوازن الخارجي خاصة فائض حسابها الجاري وترجع المشكلة لعوامل عديدة، فمعدل الادخار المحلي القومي مرتفع بسبب عدم ملائمة شبكة الضمان الاجتماعي في الصين، إلى جانب عدم كفاية الرعاية الصحية، والتعليم وأنظمة الإسكان وقد ساهمت الزيادة السريعة في استثمار رأس المال الثابت على مدى السنوات القليلة الماضية وما ترتب على ذلك من توسع في طاقات الصناعات التحويلية في توفير حافز للمشروعات لزيادة صادراتها، بينما ظل الطلب المحلي منخفضا.

وفي عام 2006، كان حجم صادرات وواردات المشروعات التي يمولها الأجانب، يمثل 58,9% من إجمالي التجارة الخارجية للصين و 51,4% من الفائض التجاري، بالإضافة إلى ذلك، دفع الهيكل الاقتصادي للبلدان المتقدمة الكبرى الذي يتسم بمعدل الادخار المنخفض والنمو العالي والاستهلاك الكبير والمديونية العالية إلى زيادة الطلب على الصادرات الصينية، وهذه العوامل هي في الأساس عوامل طويلة الأجل وهيكلية، وبالتالي تحتاج للتعامل معها تدريجيا بتعميق الإصلاحات وتنفيذ تصحيح هيكلي.

2.2. تطور سياسة الانفتاح الاقتصادي في كوريا الجنوبية ودورها في تحقيق أمنها الاقتصادي

أ. تطور سياسة الانفتاح الاقتصادي في كوريا الجنوبية

لم تكن هناك أية تنظيمات أو اتحادات في كوريا الجنوبية قادرة على تنفيذ برامج كبيرة الحجم لتسويق الصادرات حتى عام 1962، إلا أنه مع بداية تنفيذ خطة الخمس سنوات الأولى للتنمية الاقتصادية بدأت الحكومة في إنشاء جهاز متخصص لترويج الصادرات أطلق عليه "إتحاد تنمية التجارة الكوري-كوترا-KOTRA "، وكانت الأهداف الرئيسية لهذه المنظمة هي تسهيل القيام بعملية ترويج الصادرات، ولم تكن المنظمة هادفة إلى تحقيق الربح، ومنذ إنشاء هذه المنظمة نمت الصادرات الكورية بشكل ملحوظ، كما تطورت أيضا أنشطة هذه المنظمة بشكل واضح مع الدعم الكبير الذي لقيته المنظمة من القطاعين العام والخاص.

وقد تم ربط برامج ونظم تحرير الواردات بإستراتيجية تنمية الصادرات، بمعنى إعفاء كافة المدخلات اللازمة للصناعات التصديرية من أي قيود جمركية وغير جمركية تفرض عليها، وبالتالي تمكنت الصناعات التصديرية من الوقوف على قدميها ودخول المنافسة في الأسواق الدولية، وتمثل الهدف الأساسي من فرض القيود على الواردات الغير موجهة للتصدير وتقويم العملة بأعلى من قيمتها في تنمية الصناعات المحلية المنافسة للواردات وزيادة الإيرادات الحكومية[13].

وكان مطلوبا من الممثلين للكوترا في الأسواق الخارجية ليس فقط أن يصبحوا متخصصين في ترويج الصادرات، ولكن أيضا تقديم أنواع أخرى من التعاون مثل المساعدة في جلب التكنولوجيا وفي تطوير وتصميم المنتجات

المصدرة، فقد ساهم انتقال للتكنولوجيا في تحسين وتنويع تشكيلة الصادرات الكورية وتشجيع المنتجين على استيراد التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة.

ب. دور سياسة الانفتاح الاقتصادي لكوريا الجنوبية في تحقيق أمنها الاقتصادي

يرجع تحقيق الاقتصاد الكوري للأمن الاقتصادي إلى تحرير كل من تجارته و حركة رؤوس الأموال الدولية[14]:

ب.1. سياسة الانفتاح التجاري: اعتمدت السياسة التجارية في كوريا الجنوبية على دعامتين أساسيتين هما:

– سياسة ترويج الصادرات: وتتمثل في توفير القروض المالية للمصدرين وسياسة مناسبة لأسعار الصرف وتبسيط الإجراءات الإدارية وتقديم الحوافز الضريبية.

– سياسة تحرير الواردات: وتعتمد على تخفيض القيود الكمية على الواردات وتخفيض التعريفة الجمركية وإزالة التعريفات غير الجمركية وتبسيط إجراءات الواردات.

واتجهت الحكومة الكورية إلى تدعيم الصناعات الموجهة للتصدير من خلال إنشاء شركة ترويج الصادرات الكورية ومنح حوافز ضريبية وتمويل مفضل للصادرات ومنح حوافز للاستثمار الأجنبي الموجه للتصدير وتدعيم جهود تسويق الصادرات وتوفير البنية الأساسية المرتبطة بالصادرات، ومعالجة مشاكل المستثمرين المصدرين بسرعة، وقد نمت التجارة بمعدل 22,7% خلال الفترة 1960–1990، كما ارتفعت مساهمة القطاع التجاري من الناتج القومي الإجمالي من 15,1% عام 1961 إلى 56,7% عام 1990، كما بلغ متوسط معدل النمو السنوي للاقتصاد 8,4% خلال نفس السنوات.

ب.2. إتباع سياسة الانفتاح أمام رؤوس الأموال الأجنبية: أدى توفير المناخ الملائم لاستيعاب الاستثمارات والتكنولوجيا المباشرة وإعطاء أولوية للاستثمارات التي تصدر نسبة كبيرة من إنتاجها للخارج وتكون كثيفة استخدام عنصر التكنولوجيا إلى نجاح سياسة تحرير القطاع المالي.

حافظت كوريا على سعر صرف ثابت و مرتبط بالدولار خلال الفترة (1990–2004) باستثناء عام 1997 حيث بلغ معدل التغير في سعر الصرف 132,8%، كما سمحت بهامش محدود من التقلب طبقا لقوى السوق حيث ساعد استقرار الصرف على زيادة الصادرات الكورية، حيث كان سعر صرف الدولار منخفضا حتى عام 1995، إلا أنه في عام 1996 ارتفع سعر صرف الوون الكوري تجاه العملات الأخرى لاسيما الين الياباني مما أدى إلى تراجع القدرة التنافسية للصادرات الكورية.

ومن ناحية أخرى، ساعد استقرار سعر الصرف على زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية نظرا لانخفاض مخاطر تقلب أسعار الصرف، ومنذ عام 1998 و بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي اتجهت كوريا نحو الحفاظ على

سياسة مرنة لسعر الصرف تسمح بوجود مدى من التقلب أو التذبذب من أجل تخفيف الضغوط على سعر الصرف الناجمة عن تدفقات رؤوس الأموال و المضاربة على الوون.

وقامت كوريا منذ بداية الثمانينات بتحرير القطاع المالي تدريجيا، حيث تم إلغاء القيود على تحركات رؤوس الأموال و خصخصة البنوك المحلية وتقليل القيود على الاستثمار المباشر وتطوير أسواق الأوراق المالية من خلال السماح للأجانب بشراء الأسهم والسندات الكورية، كما تم إلغاء القيود على الاقتراض بالعملة الأجنبية من جانب الشركات المحلية و السماح بحرية أكبر للمؤسسة المالية في مجال الاقتراض التجاري قصير الأجل من الأسواق المالية الدولية عام 1994 حيث ارتفعت نسبة القروض قصيرة الأجل من البنوك التجارية من حوالي 2,5% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1995 إلى 3% عام 1996، وإلى 3,5% عام 1997.

وقد أدى ضعف الرقابة على المؤسسات المالية إلى توسعها في عمليات الاقتراض بالعملات الأجنبية، ومن ثم تعرضها إلى خسائر كبيرة مما عرض الاقتصاد الكوري إلى أزمة في السيولة والمضاربة على العملة، الأمر الذي أدى إلى تدهور قيمة الوون الكوري في نفس الوقت الذي كانت فيه قيمة الدولار آخذة في الارتفاع، مما أدى إلى اتساع عجز الحساب الجاري حيث وصل إلى 5% عام 1996، وقد كان هذا العجز يتم من خلال القروض القصيرة الأجل من البنوك التجارية، فاستدعى الأمر وضع إطار مناسب لدور كل من القطاعين العام والخاص إزاء الخطة التصديرية وتوفير الوسائل اللازمة لتنفيذها بما فيها إقامة منطقة حرة للتصدير ومؤسسات للتمويل والصرف الأجنبي والتسويق داخل هذه المنطقة.

وحققت هذه الإستراتيجية مزايا عدة للاقتصاد الكوري تمثل أهمها في ارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي من 9% عام 1965 إلى 45% عام 1996 قبل الأزمة المالية عام 1997، كما أدت إلى تغير هيكل الإنفاق المحلي، حيث انخفضت نسبة الاستهلاك الكلي من 92% عام 1965 إلى 63% عام 1997، كما تغير نمط توزيع الاستثمارات لصالح قطاع الصناعة وما ارتبط به من قطاعات أخرى، حيث ارتفع من نحو 7,2% عام 1995 ليصل إلى نحو36% في عام 1997، كما ارتفع نصيب قطاع التشييد من 1,5إلى 10%، و ارتفع نصيب قطاع التمويل من 0,4% إلى 23%، و انخفض نصيب قطاع الزراعة من 11% إلى 7% خلال نفس السنوات.

3. دروس مستفادة من تجارب الاقتصادات الأسيوية في تحقيق الأمن الاقتصادي.

ينبغي على واضعي السياسات في الدول النامية مثل الجزائر إيجاد استراتيجية خاصة بهم يحددون فيها العناصر الأساسية المكونة للسياسات الاقتصادية في اقتصاداتهم، ولا يمكن تحديد بصفة يقينية العناصر التي كانت وراء نجاح هذه الاقتصادات في تحقيق الأمن الاقتصادي، وتدل تجارب هذه الاقتصادات من جهة على عدم وجود نموذج

موحد لسياسات النجاح، ومن جهة أخرى لا تعوض بعض السياسات البعض الآخر، فيتطلب الأمر مزيجا من السياسات التي تؤدي إلى تحقيق الأمن الاقتصادي. تتعدد السياسات المساعدة على تحقيق الأمن الاقتصادي و المتمثلة في:

3 .1. مجموعة السياسات المتعلقة بالتراكم[15]

تتضمن هذه المجموعة عدة سياسات منها ارتفاع معدلات الاستثمار الذي يساعد على تراكم البنية التحتية والمهارات التي يحتاجها رأس المال البشري لكي ينمو الاقتصاد بسرعة، مما يتطلب وجود معدلات مرتفعة من الاستثمار العام و الخاص تصل إلى 25% من الناتج المحلي الإجمالي أو أكثر، وتصل نسبة الاستثمار في التعليم والتدريب والصحة على الأقل إلى 7 أو 8 % من الناتج المحلي الإجمالي، و يمثل الاستثمار العام في البنية التحتية ما بين 5 إلى7 % من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الآسيوية سريعة النمو، فالإنفاق في البنية التحتية يجذب الاستثمار الخاص ويوسع فرص الاستثمار ويساعد على ظهور صناعات جديدة يمكن أن يكون البعض منها استثمارات موجهة للتصدير. ويجب على الحكومات أن تدرك أن استثماراتها في البنية التحتية عنصر مكمل لاستثمارات القطاع الخاص، كما ينبغي عليها إنشاء الأجهزة التنظيمية للإشراف على أنشطة القطاع الخاص كأن تمنع الاحتكارات وأن تتأكد من نوعية السلع والخدمات التي تقدم إلى المواطن.

3 .2. مجموعة السياسات المتعلقة بالابتكار[16]

تمكنت الاقتصادات الأسيوية التي حققت الأمن الاقتصادي من استيعاب المعرفة الفنية و التكنولوجيا من باقي دول العالم، و لم تكن مضطرة إلى ابتكار الكثير منها، و لكن استيعابها بشكل أسرع مكنها من اختراعها أو ابتكارها، فالمعرفة المكتسبة من الانفتاح على الاقتصاد العالمي تعتبر ضرورية لتحقيق الأمن المعرفي.

وحتى يستطيع صانعو السياسات نقل مختلف المعارف الفنية و التكنولوجية و المؤسسية عليهم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره إحدى القنوات لنقل المعرفة المرتبطة بأساليب الإنتاج أو بالأسواق الدولية، فالعبرة ليست بحجم الاستثمار الأجنبي المباشر، و إنما أيضا بحجم المعارف التي ينقلها، و يمثل التعليم الأجنبي خاصة التعليم العالي قناة مهمة لنقل المعرفة من خلال جلب خبراء أجانب أو إرسال الإطارات المحلية للتكوين أو التدريب في الخارج.

3 .3. مجموعة السياسات المتعلقة بالتخصيص[17]

تتميز البلدان النامية خاصة التي لديها كثافة سكانية كبيرة ومعدلات بطالة مرتفعة و وظائف بأجور متدنية، ويمكن التغلب على هذا الوضع بتحقيق الأمن الاقتصادي، وغالبا ما تكون الصناعات التصديرية تمثل جزء من حل أزمة البطالة في المرحلة الأولى، ثم يبدأ الاقتصاد يوفر وظائف أفضل تتطلب مهارة كبيرة وتعليم أفضل، فيمكن

للحكومات السماح بانتقال العمالة من قطاع لآخر أو من صناعة لأخرى لكن ليس على حساب ظهور اختلالات في توزيع العمالة بين القطاعات أو اختلالات في التوزيع الجغرافي بين المدن و الأرياف، كما ينبغي عليها أن تسهر على إقامة برامج لتدريب العمالة و الرفع من مستوى مهاراتها باعتبار أن هذا يدخل في إطار الاستثمار في رأس المال البشري.

إن الاقتصادات التي نجحت في تحقيق الأمن الاقتصادي استفادت من الاقتصاد العالمي خاصة من خلال الصادرات، بحيث تم تطبيق مجموعة من السياسات لتشجيع الاستثمار في قطاع التصدير في المراحل الأولى من تطورها، فلا تزال سياسات تشجيع الصادرات محل جدل واسع، إلا أن وجود قطاع مزدهر للتصدير يعتبر عنصرا حاسما في تحقيق الأمن الاقتصادي في المراحل الأولى، فإذا أخفق الاقتصاد في تنويع صادراته يتعين على الحكومات أن تبحث عن الوسائل الكفيلة بتشجيعه ودعمه، وإذا لم تحقق النتائج المتوقعة من الدعم، فيجب التخلي عنه لأن الصادرات في النهاية لا تشكل بديلا لمجالات أخرى داعمة للأمن الاقتصادي كالتعليم و البنية التحتية.

3 .4. مجموعة السياسات المتعلقة بالتثبيت[18]

إن عدم استقرار الاقتصاد الكلي على مستوى الأسعار أو سعر الصرف أو العجز الموازني يشكل عائقا رئيسيا للاستثمار الخاص الذي يعد المحرك المباشر للنمو، وعلى الرغم من أن تخفيض التضخم يؤثر إيجابيا على الاستثمار والنمو، فإن بعض الاقتصادات حققت معدلات نمو لفترات طويلة مع معدل تضخم مرتفع، وقامت اقتصادات أخرى مثل الاتحاد الأوربي باستهداف معدلات تضخم متدنية، إلا أن آثاره على النمو ما زالت غير واضحة.

كما أن تطبيق سياسة مالية أكثر صرامة بتخفيض العجز في الميزانية أو الدين العام أو الإنفاق الجاري تكون أحيانا مفيدة و تساعد صانعي السياسات على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلا أن الصرامة المفرطة التي تدوم لفترات أطول مما ينبغي تنعكس سلبا على الأمن الاقتصادي، مما يتطلب أن تساير هذه القواعد نمو الناتج المحلي الإجمالي، لأن النمو في بعض الحالات يحتاج إلى إنفاق حكومي، فإذا خفضت الحكومات من هذا الإنفاق للوفاء بعجز موازني محدد فقد يتراجع النمو، لذا يجب الأخذ بعين الاعتبار معدل نمو الاقتصاد ومدى تأثير الإنفاق الحكومي عليه في وضع السياسات المالية السليمة لتحقيق الأمن الاقتصادي.

3 .5. مجموعة السياسات المتعلقة بالاحتواء[19]

إذا أرادت الحكومات احتواء مشكلة الهجرة إلى المناطق الحضرية، فعليها تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي، لأن إيجاد وظائف لسكان الريف في هذا القطاع بأجور معتبرة يحول دون هجرتهم، فنمو القطاع الزراعي يخفض من حدة الفقر بسرعة أكبر من نمو القطاع الصناعي خاصة في الاقتصادات النامية التي تحتوي على أراضي زراعية

خصبة و واسعة، كما ينبغي على الحكومة تقديم الدعم الزراعي المباشر وغير المباشر لسكان الريف وتحسين الخدمات العامة بالقدر الكافي بتوفير الخدمات الصحية و التعليمية.

يقودنا التحليل السابق إلى طرح إشكالية العدالة وتكافؤ الفرص بين سكان الريف و المدن، وبين ذوي الدخل المنخفض (الفقراء وما دون مستوى الفقر) وذوي الدخل المرتفع سواء من حيث ما يكسبونه من دخل (تباين في مستوى الدخول) أو ما يتمتعون به من خدمات عامة أو من حيث فرص الحصول عليها، وتبين الحالات التي حققت فيها الاقتصادات نمو مستديم أن هذين العنصرين أساسيين في تحقيق الأمن الاقتصادي، فبالرغم من أن مكاسب النمو تتوزع على نطاق واسع لكن بشكل غير متكافئ، ويبقى هذا الوضع صحيحا بشرط احتواء التفاوت في الدخول و إتاحة فرص متكافئة للحصول على الخدمات العامة و التمويل اللازم خاصة لصغار المستثمرين.

وعلى الاقتصادات التي تريد تحقيق الأمن الاقتصادي القيام بالاستغلال الرشيد للموارد خاصة الطاقة غير المتجددة دون أن يكون ذلك على حساب البيئة نفسها، فبعض البلدان النامية لا تحترم المعايير البيئية عندما تخطط لنمو اقتصادها أو أن هذه المعايير تكون خارج حدود قدرتها، فتستثمر في صناعات ملوثة للبيئة أو تسمح بجذب استثمارات أجنبية ملوثة، لأن القوانين في بلد المنشأ تكون صارمة أكثر من القوانين المحلية.

وينبغي على الحكومات التصدي لمختلف أشكال الفساد بكل الوسائل من خلال توعية الإطارات وإخضاعهم للمساءلة والتفتيش الدوري والمتابعة القضائية، فالحكومات التي كرست مبدأ استقلالية السلطات والمنافسة السياسية النزيهة في التداول على السلطة والمساءلة الفعلية ومحاربة الفساد عمدت إلى تحقيق الأمن الاقتصادي.

خاتمة

أظهرت تجربة كل من الصين و كوريا الجنوبية اعتمادها المتزايد على الانفتاح الاقتصادي الذي أسهم بشكل كبير في تحقيق معدلات نمو اقتصادي أكثر استدامة، مما سمح لها بتحقيق أمنها الاقتصادي سواء من خلال التوجه أكثر نحو التصدير أو استقطابها لرؤوس الأموال الدولية، وتبقى التجربة الصينية أحسن نموذج في الاستفادة من الانفتاح الاقتصادي العالمي. وإن السياسات المساعدة على تحقيق الأمن الاقتصادي ليست كلها ضرورية، فرغم اختلاف أهميتها النسبية، إلا أن المنهج المتبع في وضع هذه السياسات عليه أن يراعي الظروف الخاصة بكل اقتصاد على حدا والآثار المتوقعة لكل سياسة متبعة.

قائمة المراجع

- إبراهيم الأخرس(2005)، التجربة الصينية الحديثة في النمو، إيتراك، القاهرة.
- إبراهيم الأخرس(2008)، أسرار تقدم الصين – دراسة في ملامح القوة و أسباب الصعود ، إيتراك، القاهرة.
- أون-شان شونج(2007)، "كوريا: بحثا عن ميثاق جديد"، مجلة التمويل والتنمية، ، صندوق النقد الدولي، واشنطن العدد 2.
- رونالد ماكينون(1996)، النهج الأمثل لتحرير الاقتصاد- إحكام السيطرة المالية عند التحول إلى اقتصاديات السوق، ترجمة صليب بطرس و سعاد الطنبولي، الطبعة الأولى، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، القاهرة.
- سامي عفيفي حاتم(2005)، قضايا معاصرة في التجارة الدولية- الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
- سهير أبو العينين وآخرون(2003)، العوامل المحددة للنمو الاقتصادي النظري و واقع الاقتصاد المصري، سلسلة قضايا التخطيط و التنمية، رقم 167، معهد التخطيط القومي، القاهرة.
- صندوق النقد الدولي(2011)، آفاق الاقتصاد العالمي- تباطؤ في النمو وتصاعد في المخاطر(الملحق الإحصائي)، واشنطن.
- فريد أحمد قبلان(2008)، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع و التحديات- دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة.
- لي كوي(2007)، "تنامي اعتماد الصين على الخارج"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد 3.
- ماري أميتي و كارولين فروبند(2007)،" ازدهار صادرات الصين"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد 3.
- نيفين حسين شمت(2007)، "تجربة كوريا الجنوبية و تشجيع الصادرات"، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، معهد التخطيط القومي، القاهرة، العدد 1.
- هوزي اويان(2007)، "نهج الصين في الإصلاح"، مجلة التمويل و التنمية ، صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد3.

-Abdelouahab REZIG(2006), Algerie Bresil Coree du sud, Trois expériences de développement, OPU, Alger.

-Commission on Growth and Development(2008), The Growth Report: Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development, The Word Bank, Washington.

-International Monetary Fund (1998a), Would Economic Outlook, statistical appendix, Washington DC.
-International Monetary Fund(1998b), Would Economic Outlook, statistical appendix, Washington DC.
-International Monetary Fund(2003), Would Economic Outlook, statistical appendix, Washington DC.
-International Monetary Fund(2015), Would Economic Outlook, statistical appendix, Washington DC.
-Sylvie Démurger(2000), Ouverture économique et croissance en Chine, OCDE.

الهوامش

[1] _ Sylvie Démurger(2000), Ouverture économique et croissance en Chine, OCDE, p 9.

[2] ــ هوزي اويان(2007)، "نهج الصين في الإصلاح"، مجلة التمويل و التنمية ، صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد3، ص 36.

[3] ــ لتفاصيل أكثر حول هذه الإصلاحات أنظر: إبراهيم الأخرس(2008)، أسرار تقدم الصين – دراسة في ملامح القوة و أسباب الصعود ، إيتراك، القاهرة ، ص ص 19-49.

[4] ــ إبراهيم الأخرس(2005)، التجربة الصينية الحديثة في النمو، إيتراك، القاهرة، ص ص 70-72.

[5] ــ لتفاصيل أكثر على الإصلاحات التي تم اعتمادها كوريا أنظر:

– نيفين حسين شمت(2007)، "تجربة كوريا الجنوبية و تشجيع الصادرات"، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، معهد التخطيط القومي، القاهرة، العدد 1، ص ص 47-64.

– Abdelouahab REZIG(2006), Algerie Bresil Coree du sud, Trois expériences de développement, OPU, Alger, p p 38-47.

[6] ــ سهير أبو العينين وآخرون(2003)، العوامل المحددة للنمو الاقتصادي النظري و واقع الاقتصاد المصري، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 167، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ص ص 21-22.

[7] ــ أون-شان شونج(2007)، "كوريا: بحثا عن ميثاق جديد"، مجلة التمويل والتنمية، ، صندوق النقد الدولي، واشنطن العدد 2، ص ص 28-29.

[8] ــ فريد أحمد قبلان(2008)، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع و التحديات- دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة ، ص ص 114- 122.

[9] ــ رونالد ماكينون(1996)، النهج الأمثل لتحرير الاقتصاد- إحكام السيطرة المالية عند التحول إلى اقتصاديات السوق، ترجمة صليب بطرس و سعاد الطنبولي، الطبعة الأولى، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، القاهرة، ص ص 255-257.

[10] ــ رونالد ماكينون، نفس المرجع، ص ص 255-257.

[11] ــ لي كوي(2007)، "تنامي اعتماد الصين على الخارج"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد 3، ص 43.

[12] _ ماري أميتي و كارولين فرويند(2007)،" ازدهار صادرات الصين"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد 3، ص 39.

[13] ، [14]_ سامي عفيفي حاتم(2005)، قضايا معاصرة في التجارة الدولية- الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، ص ص 384-408.

[15] , [16] _Commission on Growth and Development(2008), The Growth Report: Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development, The Word Bank, Washington, p p 32-43.

[17] _Commission on Growth and Development, op - cit, p p 44-51

[18] _ Commission on Growth and Development, op - cit, p p52-57

[19] _ Commission on Growth and Development, op - cit, p p 55-71